الشفافية في النفط والغاز لتعزيز الموازنة العامة

(2-1)

أ.د طه أحمد الفسيل

"اعتقد بأنه يمكن زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال زيادة الشفافية والمساءلة في إيرادات النفط والغاز كون السرية في قطاعي النفط والغاز تمثل العقبة الرئيسية التي اعاقت تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في اليمن خلال الفترة الماضية"

أخيراً تنفس اليمنيون الصعداء وانفرجت أساريرهم بعد أن طمأنهم السيد ميرزا حسن المسؤول في البنك الدولي بأن الوقت الحالي غير مناسب لزيادة أسعار المشتقات النفطية.مع ذلك فإن تصريح السيد ميرزا لا يعني بأن المشكلة قد حلت، وإنما تم تأجيل هذا القرار مؤقتاً لأسباب سياسية حتى يحين الوقت المناسب، خاصة وأن الموازنة العامة للدولة تعاني من اختلالات عميقة تتسم باتساعها وتعدد أسبابها وجذورها، الأمر الذي يتطلب سياسات وإجراءات وأساليب جديدة غير تقليدية. فالمعالجات القديمة المتجددة، وفي مقدمتها رفع أسعار المشتقات النفطية،لم تؤد إلى تحسين وضع الموازنة العامة، باعتبارها مسكن مؤقت، تستسهلها الحكومات متجنبة بذلك مسؤوليتها الحقيقية من خلال اتخاذ سياسات وإجراءات قوية وحقيقية تساهم فعلا في معالجة جذور المشكلة وأسبابها الحقيقية دون الاقتصار على مظاهرها.

وتكمن المشكلة بصورة أساسية في أن قطاع النفط يشكل القطاع الاستراتيجي الأهم في الاقتصاد اليمني منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، وتزايدت أهميته خلال الثمان السنوات الأولى من الألفية الثانية، ليصبح هذا القطاع هو القطاع الأكثر هيمنة على التوازنات الداخلية والخارجية والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ومسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، رغم الإصلاحات القانونية والإدارية والتنظيمية التي تمت في جانب الموازنة العامة منذ بدء برنامج التصحيح الاقتصادي والإداري في مارس 1995م وحتى الآن.

لذلك، فإن الإيرادات العامة للموازنة ما تزال تعاني من استمرار اختلال بنيانها الهيكلي نظراً لاستمرار اعتمادها الكبير على إيرادات النفط المصدر والمباع محلياً مع اتسام النظام الضريبي بالجمود النسبي. ويشير إلى ذلك تزايد أهمية الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة من (15.1%) عام 1994م إلى حوالي (69%) في عام 2001م، لتصل في عام 2008 إلى (73.1%). وعلى الرغم من تراجع هذه الأهمية النسبية خلال السنوات التالية (2012-2009م) بسبب الانعكاسات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية من ناحية وعمليات التفجير المستمرة لأنابيب النفط ومحطات الغاز من ناحية أخرى، إلا أن الإيرادات النفطية ما تزال تشكل المصدر الأهم.

وبناء على ما سبق، اعتقد بأنه يمكن زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال زيادة الشفافية والمساءلة في إيرادات النفط والغاز كون السرية في قطاعي النفط والغاز تمثل العقبة الرئيسية التي اعاقت تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في اليمن خلال الفترة الماضية، على العكس من ذلك تصاحب نمو إيرادات النفط مع زيادة الفقر والفساد والصراع السياسي في اليمن، بحيث يمكن القول بأن "لعنة الموارد" قد أصابت غالبية الشعب اليمني نتيجة غياب الشفافية والمساءلة،سواءً فيما يتعلق بالعقود التي كان يتم عقدها مع الشركات الأجنبية وكذلك في المبالغ التي تدفعها الشركات للدولة، والإيرادات التي كانت تتلقاها من تلك الشركات، إلى جانب كيفية إنفاق هذه الإيرادات بما يخدم تنمية المواطنين.

في ظل غياب الشفافية والمساءلة، بدأت الجهات المانحة تضغط على الحكومة اليمنية للانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، في مقدمتها البنك الدولي الذي بادر في ديسمبر 2005م بتقديم مصفوفة سياسات إصلاحات واسعة للمديين القصير والمتوسط إلى الحكومة اليمنية، تضمنت انضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية، الأمر الذي تم إدراجه في أجندة الإصلاحات الوطنية التي أقرها مجلس الوزراء خلال شهر يناير 2006م، ثم الإعلان رسميا عن التزام الدولة اليمنية بالانضمام إلى المبادرة في مؤتمر المانحين لليمن بلندن في نوفمبر 2006م. كما جعل البنك الدولي الانضمام إلى هذه المبادرة شرطا مسبقاً لموافقته على منحة الإصلاح المؤسسي 2007م لليمن بمبلغ 51 مليون دولار، ولذلك أكدت الحكومة اليمنية في خطابها إلى رئيس البنك الدولي بتاريخ 6 أكتوبر 2007، على أهمية الإيرادات النفطية للموازنة العامة للدولة اليمنية، وأنها ستتبع الشفافية في الموازنة العامة لتحسين الحوكمة والمساءلة وفقاً للمعايير الدولية ،بما في ذلك الانضمام إلى مبادرة الشفافية.

ومع ذلك، فإنه رغم موافقة مجلس الوزراء في مارس 2007م على انضمام اليمن إلى هذه المبادرة، وكذلك موافقة مجلس إدارة المبادرة في أغسطس 2007م على ذلك رسمياً كـ"عضو مرشح"،ثم تشكيل مجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية من ممثلين عن الحكومة،منظمات المجتمع المدني وشركات النفط بغرض مراقبة وتسهيل تنفيذ هذه المبادرة، إلا أنه يمكن القول بأن الحماس الذي ظهر في عام 2007م للوفاء بمتطلبات الانضمام وما رافقه من خطوات هامة متسارعة وغير متوقعة قد أخذ في التراجع تدريجياً كلما اقترب وقت بدء الإفصاح عن المعلومات وإخضاع إيرادات النفط والغاز للتدقيق والمطابقة والمراجعة المالية. ويدل ذلك تأخر الجانب اليمني في إصدار التقرير الأول المدقق والمطابق للإيرادات النفطية للسنوات 2007-2005م والذي كان متوقعا صدوره في نوفمبر 2008م، لكنه تأخر إلى منتصف العام 2010م. ولم يصدر التقرير الثاني الذي يغطي السنوات 2010-2008م حتى الآن، حسب علمي.

ويتمثل الأمر الأهم في أن المجلس اليمني للشفافية ظل يمارس أعماله بدون إطار قانوني، إذ لم يصدر القرار الجمهوري رقم 155 بشأن إنشاء وتنظيم المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية إلا في أكتوبر 2012م، أي بعد أكثر من ست سنوات من بدء خطوات انضمام اليمن للمبادرة. ويحدد القرار الجمهوري رقم 155 الأهداف والمهام والمسؤوليات للمجلس وتنظيم أعماله وعضويته وإنشاء سكرتاريته له.

وقد تلى ذلك صدور قرار من مجلس الوزراء في ديسمبر 2012م بإدماج المبادرة في أعمال الدولة وتوفير الاحتياجات المالية لها من الموازنة العامة للدولة.

ويبرر البعض ذلك الجمود والتراخي بالمواقف المتشددة للشركات النفطية في المجلس اليمني للشفافية، وخارجه، وقد يلقي اللوم أحياناً على مواقف وأسلوب عمل بعض ممثلي المجتمع المدني ومجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد. كذلك تلوم أطراف أخرى ممثلي الحكومة في هذا المجلس اتخاذ مواقف واضحة وصارمة تجاه محاولات الشركات المتهربة من التزاماتها بالشفافية.ومع ذلك لا تزال التساؤلات مطروحة حول مدى قدرة وحماس حكومة الوفاق الوطني على الالتزام بمبدئي الشفافية والمسألة في الموازنة العامة، وبالتالي تقديمها الدعم الكامل للمجلس اليمني للشفافية دون أن يقتصر ذلك على استيفاء بلادنا لكافة شروط ومعايير انضمام اليمن للمبادرة، وإنما يتسع ذلك إلى الالتزام بميثاق شفافية المالية العامة لصندوق النقد الدولي، وأيضا تعزيز وضع اليمن في مؤشر إدارة الموارد الذي يصدره سنوياً معهد رصد العائدات، هذه هي القضية الأساسية.

ذلك، أن نشر حسابات المدفوعات النفطية إلى الحكومة اليمنية ومؤسساتها المدققة بشكل مستقل، وبطريقة مفهومة ونشرها في وسائل يمكن الوصول إليها بسهولة. وكذا مطابقة المدفوعات والإيرادات لقطاعي النفط والغاز وفق معايير مراجعة دولية، مع نشر تقارير المطابقة وتحديد الاختلافات، تشكل خطوات إجرائية أولية هامة لتحقيق الغاية الأساسية من مبادرات الشفافية ورصد العائدات المتمثلة في "التأكد من أن إيرادات النفط والغاز يتم استثمارها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وهو الأمر الذي سنتناوله إن شاء الله في المقال التالي.

الدستور.. الدستور

عـــارف الـــدوش

"الدستور الجديد لابد له أن يمثل الصوت المقموع في البلاد لعقود طويلة وهو الصوت الذي ارتفع في مؤتمر الحوار الوطني فتركيبة مؤتمر الحوار الوطني مناسبة وهي في حدها الأدني وتعبر عن مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية

<،، الدستور هو الوثيقة الوطنية التي يجمع عليها شركاء الوطن بجميع فئاتهم وأطيافهم ومذاهبهم ومستوياتهم الاجتماعية والإقتصادية وخلال المراحل السابقة منذ ثورة الدستور في 48 التي أجهضت حتى آخر دستور تم إجهاضه بعد حرب صيف94م بعد أن كان دستوراً قد تم الاستفتاء عليه جرى تعديله وتكييفه على المنتصرين بالحرب مما جعل الأمر يصبح لدى شركاء الوحدة الجنوبيين - والجنوب هنا مشروعاً سياسياً وليس جهة جغرافيا - إن الوحدة قامت على دستور جرى تغييره وبالتالي فإن الوحدة قتلت وذبحت يوم تم إعلان الحرب ومن ثم تغيير الدستور.

وبعد أن ارتفعت الأصوات المنادية بفك الارتباط والانفصال وبدأت ثورة سلمية جنوبية ضد الطغيان والظلم والتهميش والإقصاء 2007م لتلحقها ثورة سلمية مساندة2011م فأكتمل مشهد الثورة السلمية وقدمت الثورة السلمية " الحراك السلمي والجنوبي والثورة الشعبية السلمية " الشهداء والجرحى وواجه الناس الدبابات والمصفحات والرصاص بسلمية شهد لها العالم ووصل الجميع إلى المبادرة الخليجية المدعومة بقرارات دولية وفي صلبها مؤتمر الحوار الوطني الذي تعني مخرجاته دستوراً جديداً وشكل دولة جديد وعهداً جديداً يبدأ بمصالحة وطنية تاريخية تنتج عنها دولة يمنية ديمقراطية مدنية حديثة.

ولهذا فإن إعداد الدستور الجديد سيتم بطريقة مختلفة عما كان في السابق حيث كان يجري إعداد الدستور من قبل القائمين على السلطة قانونيين ونخب وكانت تجري حوله مناقشات أو آراء لا تلتزم بها السلطة ومركز الحكم وبالتالي تصبح مجرد مناقشات فمركز الحكم والسلطة لا تلتزم بما يطرح من آراء وتصبح تلك الآراء للتنفيس فقط سواء قيلت من قبل الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع أو تبنتها نخب اجتماعية وسياسية

ومن يستطيع أن ينكر أن التغييرات الدستورية السابقة جاءت نتيجة الغلبة مثلت رأي وتوجهات المنتصرين بالحرب باختصار التغييرات التي حدثت لدستور الجمهورية اليمنية بعد حرب 94م وثم في عام 2001م كانت تعبر عن حالة الغلبة وإعادة إنتاج نفس القائمين على السلطة.

الدستور الجديد لابد له أن يكون نتيجة لوفاق وطني شامل وعليه سيكون عقداً اجتماعياً جديداً حقيقياً ومعبراً عن توافق بين المشاريع السياسية المتعددة أي تعبير عن المصالح والرؤى المختلفة والمشارب السياسية والفقهية والمذهبية المتعددة وبالتالي لن يمثل أي غلبة لفئة من فئات المجتمع على أخرى أو مركز حكم مسيطر على الحكم والقوة والمال ولابد للدستور الجديد أن يحمل تعبيرات ومواد تخدم جميع الفئات والطبقات بما فيها اغلبية الناس الغلابى فئة محدودي الدخل والفقراء المتواجدون في أغلب الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والنقابات.

الدستور الجديد لابد له أن يمثل الصوت المقموع في البلاد لعقود طويلة وهو الصوت الذي ارتفع في مؤتمر الحوار الوطني فتركيبة مؤتمر الحوار الوطني مناسبة وهي في حدها الأدني وتعبر عن مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية ولا تتيح أي فرصة لأي طرف ليوجه الدستور للتعبير عن رؤاه الخاصة وهي عبارة عن تمثيل مجتمعي واسع ولا يكفي ذلك بالطبع فلابد من توسيع قاعدة المشاركة في صياغة الدستور من خلال الرؤى والمقترحات وتقديم المواد الدستورية والموجهات من قبل منظمات المجتمع المدني.

وهناك طرف آخر أو عمل يتم من خلال الدعم الدولي يتمثل بعقد مؤتمرات وندوات وحلقات نقاش موازية وربما ستكون أهمها ما يتعلق بشكل الدولة وهي قضية رئيسية حلها سيؤدي إلى حل بقية المعضلات والمشكلات المطروحة أمام مؤتمر الحوار الوطني وفعالية أخرى سوف تخصص للمرأة والشباب ودورهم في إدارة الدولة الجديدة.

ليس كما يقول الذين لا يعجبهم العجب ولا الصيام برجب إن مسودة الدستور جاهزة وتم إعدادها من قبل الشركاء الدوليين لليمن فهناك مؤتمر الحوار ولجنة حكومية ستشكل وموجهات ومنظمات مجتمع مدني والمرأة والشباب ومشاركة المجتمع الدولي في العملية الدستورية تصب في هذا الجانب وليس كما يقول القائلون بأن الأطراف الأجنبية هي التي ستعد الدستور ولكن سيتم تنسيق الجهود والنماذج المختلفة بعرض تجارب أشكال الدولة المختلفة والأنظمة القائمة على هذا الأساس وعرض تجارب شكل نظام الحكم وعرض التجارب والممارسات القائمة في بنية النظام السياسي وبنية النظام القانوني وبنية النظام الاقتصادي في العدالة الاجتماعية.

وأخيراً : يمكن الاستفادة من مختلف التجارب العالمية والأقرب لنا في اليمن هي التجربة الألمانية والاستفادة منها مسألة مهمة جداً من حيث شكل الدولة أو شكل نظام الحكم لأنه الأقرب للحالة اليمنية في المرحلة الحالية.

وجهة مطر

أحمد غراب

كبسة جراد

كنا معولين على دول الخليج ان تعلمنا كيف نصطاد فأعطتنا سمكة.

ومن بعد المبادرة الخليجية كان شعار حكومتنا لا تعطني سمكة بل سوي لي كبسة.

ويبدو ان الدول الخليجية المانحة فهمت الرسالة خطأ فسوت كبسة على عشرات الآلاف من المغتربين اليمنيين وقررت قرارا لارجعة فيه ولا تمديد بأن ترحلهم.

الدفعة الاولى من المساعدة مائتا الف مغترب ويليهم مائتا الف وهكذا دواليك .

بدلا من ان يكون هذا الأمر دافعا للحكومة للإستيقاظ من غفوتها وشد حزامها والنهوض بمسئولياتها نجد ذات المنطق المتواكل والركون الذي ملخصه كنا نعتمد على السعودية والآن سنعتمد على قطر.

حبل المساعدات الخارجية قصير، من أعطانا اليوم لن يعطينا غدا

وهناك قصة حكيمة سمعتها زمان ارسل احد التجار ولده في تجارة فرأى في طريقه ثعلبا طريحا يتلوى من الجوع فقال من اين يتغذى هذا المسكين واذا بأسد اقبل يحمل فريسته فانزوى الثعلب وهو يرتعد ثم راقب الاسد حتى اكل فريسته وترك منها بقية لا خير فيها فقام الثعلب واكل من فضالته فاقتدى الولد بالثعلب ورجع الى ابيه وأخبره بما رأى فقال له ابوه " اردتك أسدا واردت لنفسك ان تكون ثعلبا ".

وما المرء الاحيث يجعل نفسه .. فكن طالبا في الناس اعلى المراتب، والغاية من هذه القصة هي الاعتماد على النفس ونبذ التواكل

التواكل حينما يتحول إلى عادة يصبح ضربة قاصمة للظهر ويخلق الفشل ويجعل القوة البشرية خالية من محتواها وكم حز في نفسي عندما سمعت صحفياً أجنبياً يقول:اليمن منذ عقود طويلة تطلب مساعدات ومع ذلك فهي كانت ولاتزال من افقر الدول العربية !!

الم يحن الوقت لكي نعتمد على قدراتنا الذاتية كبلد زراعي سياحي؟

ليس الفتى من قال كان أبي بل الفتى من قال هأنذا وبالقياس ليست الحكومة من ركنت على صبغ غيرها وقديما قال الحكيم اليماني من ركن على صبغ جاره اكلها يابسة.

والسؤال متى سنعتمد على انفسنا وقدراتنا كبلد زراعي وسياحي ويمتلك خيرات كثيرة وفيه اكبر طاقة بشرية موجودة في منطقة الجزيرة والخليج العربي ؟!

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

ليس دفاعاً عن الغش!

عبد الرحمن عبد الخالق

"إن النَّموذج المجتمعي -اليوم- بسبب السياسات المُتَّبعة في غالبه سالب، قائم على الغش والخداع، ابتداءً من حالة البطالة المتنامية، إلى حرمان المواطن من أبسط حقوقه

قَصرُ ظاهرة الغش في الامتحانات على البعد الأخلاقي، ينم عن قصور معرفي، أو عن هروب من مواجهة المشكلة باعتبارها سياسية اجتماعية بامتياز، وهو ما يباعد بين فهم حقيقة هذه الظاهرة الغاية في السوء وبين حلها حلاً علمياً، بعيداً عن المواعظ الدينية والاجتماعية، ففي علم التربية القدوة مُقَدَّمة على الموعظة أو النصيحة.

صحيح أننا أمام ظاهرة يتوجَّب التعامل معها ميدانياً لكسر شوكتها والحد من انتشارها، ولا يعني ذلك الركون في حلها على الجانب الأمني، كما عبَّر عن ذلك أحد مديري التربية في محافظة من المحافظات حين أعاد سبب ظهور (بعض الارتباكات التي حدثت في بعض مراكز الامتحان.... إلى وجود ضعف في التنسيق مع الأمن).. فلا أقبح من ذلك!

إن التَّعامل الآني والسريع مع ظاهرة الغش، يجب أن لا تبعدنا عن دراسة هذه الظاهرة دراسة علمية معمقة لأنها تتعلق بمستقبل الأجيال.

وأحسب القول بأن ظاهرة الغش، ترتبط عضوياً بالنظام السياسي والاجتماعي المُشرع من خلال بنيته وهيكله للفساد وبالتالي للغش، باعتبار أن الغش تجلي من تجلياته.. وينعكس ذلك الفساد على مكونات العملية التعليمية، بأركانها الثلاث:

-1 المُعلم: وهو صاحب الدور الأساس والفعَّال في العملية التربوية، ولا أجدني متجنياً إن قلت إن كثيراً من المعلمين لا يمتلكون التأهيل الكافي للقيام بمهمة جسيمة كهذه، مما يكون له أبلغ الأثر على العملية التعليمية وبلوغ مراميها، وبالتالي على خلق مبررات للغش وتفاقمه.

-2 المتعلم: وهو ما يشكل محور العملية التعليمية، باعتباره المقصود بعملية التعليم، وهو الضحية الأول لسوء العملية التعليمية وفسادها من وجهة نظري.

-3 المنهاج أو المحتوى التعليمي: وهو ما يلعب دوراً كبيراً في تقديم المعارف والأفكار، وهو محدِّد طريقة التعليم وشكله. والمنهاج الدراسي هو أس البلية في العملية برمتها؛ منهاج قائم على الحشو، متبعاً أسوأ الطرق والأساليب التربوية الحديثة، من حيث اعتماده على التلقين والحفظ، والتعامل بخصومة مع التحفيز الفكري وتنميته، ومع الخلق والإبداع.. فيفقد التعليم بذلك فائدته ومراميه، وينمي عند المُتعلم حالة من اللامبالاة ورفض عملية التعلم برمتها، ويجعل من الغش الطريقة الفضلى لضمان النجاح الذي يمكنه من الحصول على وظيفة ويجنبه ازدراء مجتمعه.

إن النَّموذج المجتمعي -اليوم- بسبب السياسات المُتَّبعة في غالبه سالب، قائم على الغش والخداع، ابتداءً من حالة البطالة المتنامية، إلى حرمان المواطن من أبسط حقوقه المتمثلة في المعيشة وفي الحياة الآمنة وفي النور والماء..

أيوجد فسادٌ أشنع من ذلك وأقسى..

ومع ذلك تبقى ظاهرة الغش في الامتحانات داء علينا مواجهته!

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388